خلال جلسة مجلس النواب يوم أمس:

الاستماع إلى إيضاحات وزير الداخلية عن الأحداث الأمنية في أبين

إعادة التوصيات بشأن احداث أبين الى اللجنة المختصة لمواصلة دراستها مع الجانب الحكومي

الاطلاع على المذكرة التفسيرية للحكومة حول مشروع قانون مكافحة الإرهاب

مناقشة مشروع قانون تحديد خط الأساس البحري للجمهورية اليمنية

صنعاء/سبأ:

أكدت الحكومة أن اليمن لا تزال تعاني من الأعمال الإرهابية ، وانه لابد أن تسن القوانين التي تجرم الأفعال الإرهابية وتحدد عقوباتها إعمالاً للمادة (47) من الدستور التي تنص على أن المسئولية الجنائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو قانوني . جاء ذلك في المذكرة التفسيرية التي قدمتها الحكومة إلى البرلمان حول مشروع قانون مكافحة الإرهاب واستمع لها مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس.

وقالت الحكومة في مذكرتها التفسيرية: أن الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها اليمن في مجال مكافحة الجريمة بشكل عام ومكافحة الإرهاب بشكل خاص تقتضي إدراج الجرائم التي حددتها تلك الاتفاقيات في القوانين الوطنية ، وبينت أن ظاهرة الإرهاب عالمية تعاني منها كل الدول تقريباً وجذورها لا ترجع إلى سبب واحد وانما هي متعددة ومتنوعة بحسب اتجاهات وسلوك الإرهابيين وأهدافهم ، كما انهم يستخدمون وسائل وأساليب مختلفة لتنفيذ جرائمهم .

وأضافت:" ولمواجهة الآثار المدمرة التي تخلفها الأعمال الإرهابية فقد تداعت كثير من الدول إلى عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية لبحث تلك الظاهرة ووضع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تجرم تلك الأفعال وتؤطر للتعاون الدولي لمكافحتها ، ومن تلك الاتفاقيات الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي وقع عليها وزراء الداخلية والعدل العرب بالقاهرة عام 1998م ، وصدقت عليها اليمن بالقانون رقم (34) لسنة 1999م ، وكذلك معاهدة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي التي وقعت عليها عام 1999م" ، موضحة ان أهم الأحكام التي تضمنتها تحديد أسس التعاون في مجال تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية والتعاون بمجال تبادل المعلومات والتحريات وتبادل الخبرات وتسليم المجرمين والإنابة القضائية .

وأفادت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أن مشروع قانون مكافحة الارهاب أشتمل على ثلاثة فصول تناول الفصل الأول التسمية والتعريف ، حيث عرف الإرهاب وفقا لما جاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، بأنه (كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد باستخدامها يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردياً كان أم جماعياً بهدف الإخلال الجسيم بالنظام العام أو الإضرار بالمصلحة العامة أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الصحة العامة أو الاقتصاد الوطني أو بأحد المرافق أو الممتلكات أو المنشآت العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو عرقلة السلطات العامة للدولة عن ممارسة أعمالها أو تعريض أمن وسلامة المجتمع للخطر أو تهديد الاستقرار والسلامة لأراضي الجمهورية أو وحدتها السياسية أو سيادتها أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور أو القانون أو إلحاق الأذى بالأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر) .

واحتوى الفصل الثاني من مشروع القانون على 12 مادة تناولت الجرائم الإرهابية والعقوبات المقررة لها ، أما الفصل الثالث والأخير فقد احتوى على 11 مادة تضمنت الأحكام العامة والختامية.

وقد أجرى المجلس نقاشا أوليا ومن حيث المبدأ لمشروع مكافحة الإرهاب ومذكرته التفسيرية وأقر إحالته الى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير بنتائج ذلك الى المجلس .

الى ذلك استمع مجلس النواب الى ايضاحات اللواء رشاد المصري ، وزير الداخلية عن الأحداث الأمنية التي حدثت في 23 يوليو المنصرم في مدينة جعار بمديرية خنفر في محافظة أبين ، وفي ضوء ذلك أقر المجلس إعادة مقترحات اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق عن تلك الأحداث بالتوصيات التي توجت بها تقريرها حول نتائج مهمتها الى اللجنة مجدداً لمزيد من الدراسة مع الجانب الحكومي المختص وتقديم نتائج ذلك الى المجلس .

من ناحية ثانية ناقش البرلمان تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشئون الخارجية والمغتربين والشئون الدستورية والقانونية بشأن مشروع قانون تحديد خط الاساس البحري للجمهورية مع استعراضه لمشروع إحداثيات نقاط خط الأساس البحري بنوعيه العادي والخطوط المستقيمة ، وأقر بناءً على ذلك إعادة التقرير الى اللجنة لمزيد من الدراسة والنقاش مع الجانب الحكومي المختص والتركيز على الإحداثيات ونقاط خط الاساس البحري .

بين أخلاق العلماني ورجل الدين

فيصل الصوفي

أحد الشيوخ المحتسبين لدى هيئة المعروف والمنكر في السعودية أخضع الأسبوع الماضي للتحقيق لأنه أرتكب جريمة.. وهي أنه جمع بين ست زوجات في وقت واحد.. الرجل عمره 56 سنة ومن الزوجاته الست ثلاث يمنيات عمر أحداهن 22 سنة والثانية 21 سنة والثالثة 20 سنة.. ولم تذكر الصحيفة السعودية أعمار الزوجات السعوديات الثلاث.. عموماً صهرنا هذا رغب في أن يستمتع بأجساد فتيات تقل عمر الواحدة منهن عن نصف عمره، وساعده في هذا أن الذين باعوهن له كانوا في وضع لا يسمح لهم بطلب السعر المناسب أو المهر اللائق بحبات قلوبهم.. ولم يطالبوه بمسكن ورضوا أن يقابلهن متى أراد في شقق مفروشة ليحصل على المتعة، ثم يتفرغ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الوقت المتبقي له، أو ما يسرقه من "حقوق" الزوجات الست!

المحتسب.. أو زوج الست النسوان ليس هو الوحيد المتدثر برداء الأمر بالمعروف والنهي عن النكر ليمارس تحته أبشع المنكرات.. فشيوخ أو رجال دين في ذلك البلد وفي اليمن وفي بلدان أخرى استخدموا الدين غطاءً لنزواتهم وتحقيق أهدافهم.. يصيح أحدهم في وجه الناس مشهراً بالسكارى الذين يتعاطون الخمور، بينما يكون هو في الوقت نفسه تحت تأثير الهيروين أو الحشيش.. يشيع أحدهم خبراً مختلقاً عن زانٍ وزانية ثم يرجع إلى شقة مفروشة يمارس الجنس الحلال مع الزوجة الخامسة أو السادسة.. محامي أحد المجاهدين المتهمين بالإرهاب يطلب من القاضي أن يصدر حكماً مخففاً على موكله لأن "موكلي مدمن مخدرات ولعله أرتكب الجريمة تحت تأثير المخدرات"!!

في اعتقادي أن أي علماني في بلادنا متهم بالدعوة للدولة المدنية الحديثة يستطيع أن يرفع رأسه ويفتخر بأنه متفوق على رجال الدين الغشاشين في كونه لم يجمع بين ست زوجات ولم يتعاط المخدرات ولم يمارس اللواط مع المؤذن في محراب مسجد، ولم يتزوج صبية وهو بعمر جدها، ولا يدعو للخلافة الإسلامية الرااشدة!!

مجلس الشورى يختتم مناقشاته لمشروع التعديلات الدستورية ويؤكد على :

أهمية التعديلات في تطوير البنية المؤسسية للدولة وتلبية متطلبات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع

تمكين المرأة دستورياً لحضورها في مختلف مواقع القرار

صنعاء / سبأ :

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لمشروع التعديلات الدستورية في الجلسة الثانية والأخيرة التي عقدها أمس الأحد برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى . وهذا هو الاجتماع الثاني الذي يعقده مجلس الشورى للوقوف أمام مشروع التعديلات الدستورية المحال إليه من فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، حيث استغرقت المناقشات التي أجراها المجلس نحو شهر.

وفي جلسة امس استمع مجلس الشورى إلى تقارير لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة برئاسة الأخ علي عبد الله السلال، واللجنة الاقتصادية برئاسة نائب رئيس اللجنة الأخ فضل محسن عبد الله، ولجنة السلطة المحلية والخدمات برئاسة الأخ عبد الله أحمد مجيديع عن نتائج لقاءت هذه اللجان مع أعضاء المجالس المحلية والفعاليات القضائية والقانونية والأكاديمية والفكرية والثقافية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني خلال الأسبوعين المنصرمين.

وتضمن تقرير لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة الذي قرأه الأخ علي عبد الله السلال رئيس اللجنة تلخيصاً للاتجاهات العامة للمناقشات التي أجرتها اللجنة مع الاتحاد العام للأدباء والكتاب اليمنيين ونقابة الممثلين ونقابة الصحفيين والاتحاد العام لشباب اليمن والمنظمات الشبابية والرياضية.حيث عبر معظم تلك الفعاليات على أهمية إجراء

التعديلات الدستورية وأثرها عن تطوير البنية المؤسسية للدولة، وشددت كذلك على أهمية أن تلبي النصوص الدستورية متطلبات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع.

وتطرقت المناقشات إلى مجمل القضايا التي أثارها مشروع التعديلات.وتضمن تقرير اللجنة الاقتصادية الذي قرأه الأخ حسين المسوري عضو اللجنة عضو مجلس الشورى عرضاً موجزاً لأهم ما أسفرت عنة مناقشات اللجنة مع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ومجلس رجال الأعمال وجمعية البنوك.وقد اتجهت مناقشات رجال الأعمال اليمنيين إلى تأكيد أهمية التعديلات الدستورية وركزت على اختصاصات المجلسين المكونين للسلطة التشريعية داعية إلى أهمية الوضوح في هذا الجانب، وركزت كذلك على شروط العضوية، واتجهت المناقشات كذلك إلى تمكين المرأة من خلال الدستور وبما يؤكد حضورها في مختلف مواقع القرار.

وتضمن تقرير لجنة السلطة المحلية الذي قرأه الأخوة عبد الله أحمد مجيديع رئيس اللجنة عضو مجلس الشورى ومحمد حسن دماج نائب رئيس اللجنة عضو مجلس الشورى وأحمد سيف المصعبي عضو اللجنة عضو مجلس الشورى والدكتور عبد الله المجاهد وعبد السلام العنسي عضوا مجلس الشورى، تضمن تلخيصاً لنتائج المناقشات التي أجرتها مع أعضاء المجالس المحلية والفعاليات المختلفة في أمانة العاصمة وخمس عشرة محافظة هي: عدن، لحج، أبين، تعز، الضالع، إب، الحديدة، حجة، عمران، صنعاء، ذمار، البيضاء، حضرموت، شبوة، والمهرة.

وقال التقرير إن المناقشات عكست الرغبة الشديدة لدى أعضاء المجالس المحلية والفعاليات المختلفة في تعزيز وتطوير التجربة الديمقراطية في بلادنا.هذاوقد تضم التقرير تلخيصاً للآراء التي سجلت خلال تلك اللقاءات وطالت المواد المستهدفة بالتعديل في إطار مشروع التعديلات الدستورية والتي تتمحور حول تطوير السلطة التشريعية ونظام الحكم المحلي. هذا وقد قرر مجلس الشورى في ختام مناقشاته تشكيل لجنة برئاسة الأخ محسن محمد العلفي نائب رئيس المجلس تضمن رؤساء اللجان الخمس:

الدستورية والقانونية، والحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والثقافة والشباب والرياضة، والاقتصادية والسلطة المحلية والخدمات، لمراجعة التقارير وصياغة التوصيات الخاصة بمشروع التعديلات الدستورية.

هذا وسيعقد مجلس الشورى اليوم الاثنين اجتماعه الرابع عشر والأخير من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2008 والذي سيقف خلاله أمام مشروع موازنة المجلس للعام المالي القادم 2009.

بمناسبة انضمام أرخبيل سقطرى إلى قائمة التراث العالمي

د. عبدالكريم الإرياني : هذا الحدث الكبير يمثل نجاحاً لوزارة المياه والبيئة وهيئةحماية البيئة

صنعاء / سبأ :

أشاد الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية رئيس صندوق صون سقطرى بالجهود التي بذلت من قبل الجهات المعنية في الحكومة و المنظمات الدولية في سبيل ضم جزيرة سقطرى الى قائمة التراث الطبيعي العالمي .

و قال في الحفل الذي نظمته وزارة المياه و البيئة والهيئة العامة لحماية البيئة بمناسبة انضمام أرخبيل سقطرى إلى قائمة التراث العالمي إن انضمام الجزيرة إلى قائمة التراث العالمي يمثل نجاحا لوزارة المياه و البيئة و الهيئة العامة لحماية البيئة التي عملت على ايصال صورة توضح البيئة الفريدة و التنوع الحيوي و الحيواني الفريد في الجزيرة للعالم الخارجي ، مثمناً دور المنظمات الدولية التي ساعدت في جعل الجزيرة من أهم مواقع التراث العالمي .

وأشار الى ان المكانة التي باتت تتمتع بها الجزيرة اليوم تعزز مسئولية الحكومة و منظمات المجتمع المدني في الحفاظ على بيئة الجزيرة وتنوعها الحيوي الفريد ، كما تشكل مسئولية على عاتق الاجيال القادمة في سبيل الحفاظ عليها .

وقال ان اهم خطوة تلي هذا الحدث العظيم هي تنفيذ الحكومة قرارها المبدئي في أن يكون لأرخبيل سقطرى كادر إداري مميز ومتوائم مع إستراتيجية الحفاظ عليها و أتمنى ان يكون هذا الوضع مرتبطاً مباشرة برئاسة الوزراء ؛ لأن تلك هي الوسيلة المهمة والأساسية التي نستطيع أن نواصل بها هذا العمل العظيم ونحافظ على هذا الأرخبيل ونعلن للعالم أننا نستحق هذا التقدير الذي حصلت عليه اليمن بإضافة سقطرى الى ثلاثة مواقع اخرى سابقة في قائمة التراث العالمي .

من جانبه أكد وزير الثقافة الدكتور محمد أبوبكر المفلحي اهمية هذه الفعالية التي جاءت بمناسبة عظيمة تتمثل في ضم جزيرة سقطرى الى قائمة التراث العالمي، مثمناً دور المنظمات الدولية التي أسهمت في تحقيق ذلك.. منوهاً بالدور الكبير الذي قامت به وزارة المياه و البيئة والهيئة العامة لحماية البيئة .

أمين عام اللجنة الوطنية اليمنية لليونسكو الدكتور محمد عبدالباري القدسي اعتبر جزيرة سقطرى وجهة السياحة الإيكولوجية اليمنية في المحافل الدولية.. مشدداً على ضرورة نشر الوعي بين سكان الجزيرة و الاجهزة المختصة بأهمية انضمام أرخبيل سقطرى الى قائمة التراث العالمي وما يترتب عليه من حفاظ على التنوع النباتي والحيواني واستغلال الثروات التي تكتنزها الجزيرة الاستغلال الأمثل .

واستعرض القدسي أهمية انضمام الجزيرة الى قائمة التراث العالمي مقدما شرحا موجزاً عن مفهوم التراث العالمي.. مشيراً الى ان عدد المواقع المدرجة في القائمة حتى عام 2008م /878/ موقعاً منها /679/ موقعاً ثقافياً و/174/ موقعاً طبيعياً و/25/ موقعاً يدخل ضمن الصنفين في /145/ دولة من الدول الاعضاء .

وقدم رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة المهندس محمود محمد شديوه شرحاً عن المراحل و الخطوات التي مرت بها عملية انضمام الجزيرة الى قائمة التراث العالمي.. و الدور الذي يقوم به فرع الهيئة بالجزيرة وصندوق صون سقطرى .

فيما أشاد ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي بصنعاء السيد / سيلفيا مهرشان/ ببرنامج حماية التنوع الحيوي في سقطرى و الذي ينفذ من قبل فرع الهيئة العامة لحماية البيئة في الجزيرة.. و دعا الى تضافر جهود المنظمات الدولية لحماية الموروث الطبيعي العالمي لجزيرة سقطرى لما يمثله من أهمية على مستوى اليمن والعالم .

وأثنى على ما تقوم به الحكومة اليمنية من جهود في الحفاظ على التنوع الحيوي و الايفاء بمتطلبات اعلان جزيرة سقطرى كموقع تراث طبيعي عالمي في كافة مراحل التحضير للإعلان من توفير معلومات تفصيلية عن محتويات الجزيرة النباتية والحيوانية و الكائنات البحرية و إسقاطها على خرائط تفصيلية ، و كذا التحضير للإطار المؤسسي والتشريعي للحفاظ على التنوع الحيوي في أرخبيل سقطرى .

و طالب مدير فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بأرخبيل سقطرى سالم داهق الحكومة الى الاسراع في تشكيل لجنة فنية متخصصة لإعداد خطة إدارية لأرخبيل سقطرى تنسجم مع تنفيذ ومتابعة خطتي التنمية والحماية اللتين تتطلبان صلاحيات واسعة لتطبيقهما على الواقع و تحقق أهداف الحماية للتنوع الحيوي في المحميات البرية والبحرية وإحداث تنمية متوازنة شاملة ومستدامه للسكان مع تفادي الازدواجية .

و ثمن داهق الدور الذي تقوم به الدول الصديقة والمنظمات الدولية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة الذين ساهموا و قدموا الدعم الممكن لتأسيس و تنفيذ برامج وأنشطة بيئية متعددة و مشاريع تنموية صغيرة في أرخبيل سقطرى خلال الفترة الماضية .

حضر الاحتفال عدد من السفراء والدبلوماسيين للدول المانحة المعتمدين بصنعاء وممثلو المنظمات الدولية المانحة والجهات ذات العلاقة .

أمين عام لجنة اليونسكو : سقطرى وجهة السياحة الإيكولوجية اليمنية في المحافل الدولية وتتطلب الوعي من سكانها بأهميتها

ممثل إنمائي الأمم المتحدة :ضرورة الإيفاء بمتطلبات الإعلان بالمعلومات التفصيلية عن محتويات الجزيرة وإسقاطها على الخرائط